الحدود الفاصلة الان بين سوريا واسرائيل ، لا تشكل في نظرها حدودا نهائية بين الدولتين . ولهذا فان « سياسة الاستيطان في الجولان ، يجب ان تكون قائمة على هذه الفرضية الاساسية » (المصدر نفسه) .

ومن جهة اخرى ، قام المؤيدون لاستيطان الجولان بحملة تمهيدية لقرار الحكومة اللاحق . ففي مؤتمر صحفي عقدته لجنة مستوطنات الجولان في بيت سوكولوف في تل ـ ابيب ، يوم ٢٧/ ١٠/ ٧٥ ، تطرق ممثل المستوطنات يهودا هرئيل الى امكانية قيام سوريا بحرب استنزاف في الجولان ، خاصة وان « هضبة الجولان الاهلة الان بالسكان ، ليست كصحراء سيناء ، ولن تسمح اسرائيل للمدافع السورية بقصف المستوطنات ، ولن تقف مكتوفة اليدين » (دافار ، ٧٥/١٠/٢٨) . ثم تبعه رئيس اللجنة يتسحاق نيس الذي طلب بالنيابة عن مستوطنات الجولان من الحكومة « ان تسرع في اتخاذ قرار لاقامة اربع مستوطنات جديدة في مركز الجولان ،زيادة على الاثنتين والعشرين مستوطنة » الموجودة هناك (المصدر نفسه) . واضاف نيس ان « خطة انشاء المستوطنات الاربع ، تؤيدها سلطات الامن ، وقد صادق عليها قسم الاستيطان التابع للوكالة اليهودية» (المصدر نفسه) . كذلك اوضح ان الاستيطان في الجولان كان قد تركز في الشمال والجنوب ، بينما بقيت منطقة واسعة في الوسط دون اية نقطة استيطانية واحدة . ولهذا فانه « من الضروري الان اقامة مستوطنات فيها ، وعدم ترك مركز الجولان مخترقا من الناحية الاسكانية ،كما وان سلطات الجيش الاسرائيلي في المنطقة معنية بسد هذه الثغرة » (المصدر نفسه) .

وزيادة على ذلك ، قرر مركز الكيبوتسات الموحد في جلسته في كيبوتس عميعاد بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ٧٥ ، بان « الاستيطان اليهودي في هضبة الجولان ، هو عمل طلائعي ، ويعتمد على قرارات حكومة اسرائيل ، ومؤسسات الحركة الصهيونية » (دافار ، ١٩٧٥/١٠/٢٨)، وان ذلك يعتبر « استمرارا للطريق التقليدية للاستيطان الصهيوني » كذلك اعلن المركز انه يرى في تعزيز المستوطنات في هضبة الجولان ، بما في ذلك توحيد الكيبوتسات ، « حاجة ضرورية وملحة » .

كما وتقدمت وحدةالاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية بخطتها ، مجددا ، لبناء « ٤ مستوطنات جديدة في هضبة الجولان ، ٣ منها في الجولان الاوسط ، في تل يوسيفون وتل فرج وحاج حيدر ، والمستوطنة الرابعة في بركة رام في شمال الجولان » (معاريف ، ٧٥/١٠/٣١) ، واحالتها على اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان .

ورغم ان الحكومة كانت قد رفضت في بحثها السابق لشؤون الاستيطان اقامة المستوطنات الاربع المقترحة ، عادت ووافقت على انشائها في ١/ ١٢/ ٧٥ ، ردا على قرارات الجمعية العمومية ومجلس الامن . وتمشيا مع موافقة الحكومة هذه ، قررت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان في اليوم التالي « انشاء ٤ مستوطنات في هضبة الجولان» (دافار ، ١٢/٣/ ٧٥) .

وقد صوت ممثلو حزب مبام فياللجنة الوزارية ضد القرار ، وانضم اليهم وزير الاستيعاب شلومو روزن ، وعضو ادارة الوكالة اليهودية ابراهام شنكر . اما وزير العدل حاييم تسادوق ـ الذي كان قد ايد اقتراح اقامة المستوطنات الاربع في البحث السابق في اللجنة الوزارية ـ فقد امتنع عن التصويت هذه المرة ، لان « القرار الان ليس في صلب الموضوع ، وانما هو قرار تظاهري ضد قرار مجلس الامن » (دافار ، ٣/ ١٢/ ٧٥ وهآرتس ، ٥/ ١٢/ ٧٥) . كما لم يشترك في هذه الجلسة وزير الاسكان ابراهام عوفر ،الذي اعترض على القرار في البحث السابق في اللجنة الوزارية ، وطلب احالته واعادة بحثه امام الحكومة بكامل هيئتها . ولكن عوفر اضاف « انه لا يعارض هذه المرة القرار الذي اتخذته اللجنة ، كما عارض في المرة السابقة ، لاسباب توقيتية » (المصدر نفسه) . واضاف شارحا : « كان ذلك بعد اتفاقية فصل القوات مع المصريين ، وقبل ان يعلن السوريون عن رفضهم للتوقيع على اتفاقية فصل قوات جديدة مع اسرائيل ،